الأمم المتحدة S/2011/284

مجلس الأمن

Distr.: General
5 May 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني أن أقدم تقريري، بصفتي رئيس مجلس الإدارة، عن نتائج الدورة الحادية والسبعين لمجلس الإدارة، المعقودة في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

فيما يتعلق بالمشاورات بين العراق والكويت تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، المتعلقة بالرصيد غير المدفوع المقدر بحوالي ٢١ بليون دولار الذي يدين به العراق للكويت، أحاطت اللجنة علما بإحاطة الرئيس التنفيذي للبعثة وجهوده وأحاطت علما أيضا بالبيانين اللذين أدلى بهما وفدا حكومتي العراق والكويت في الجلسة العامة الافتتاحية فيما يتعلق بهذه المسألة. ورحب المجلس بتشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين العراق والكويت وباجتماعها الأول المعقود في الكويت بشأن القضايا الثنائية، وشجع المشاورات الجارية تحت رعاية اللجنة بشأن التعويضات التي لم تسدد بعد. وأعرب المجلس عن أمله في أن يستمر الاهتمام والاستعداد القويين من كلا الجانبين لإحراز تقدم في هذه القضية وطلب إلى الرئيس التنفيذي أن يواصل جهوده وأن يبقي مجلس الإدارة على علم بهذا الشأن.

وفي ما يتعلق بالترتيبات الخاصة بكفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، أشار مجلس الإدارة إلى أن مجلس الأمن ينص، في قراره ١٩٥٦ (٢٠١٠)، على الانتقال إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية ونقل المهام الرقابية من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المعنية بالعراق إلى اللجنة العراقية للخبراء الماليين بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. وألقى عدد من أعضاء مجلس الإدارة الضوء في الجلسة العامة الافتتاحية، بحضور وفدي العراق والكويت، على أهمية الإبقاء على الترتيبات الحالية أو على ترتيبات مماثلة المتعلقة بإيداع نسبة ٥ في المائة في صندوق التعويضات بعد انتهاء أجل صندوق تنمية العراق وولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة من أجل العراق في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. وطلب مجلس الإدارة مني أيضا، في ختام مناقشته

الرجاء إعادة استعمال الورق

لهذه القضية، أن أشدد في هذا التقرير على أهمية هذه الترتيبات. وأشار مجلس الإدارة أيضا إلى أن الرئيس قد تلقى في اجتماع مع رئيس لجنة الخبراء الماليين المعنية بالعراق والممثل الدائم للعراق في جنيف، تأكيدات بعدم تغيير الترتيبات الحالية بعد الانتقال إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية؛ وتم تأكيد ذلك في البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للعراق في الجلسة العامة الافتتاحية.

وفي ما يتعلق ببرنامج متابعة التعويضات البيئية، المنشأ عملا بالمقرر ٢٥٨ (٢٠٠٥)، حيث خلص مجلس الإدارة في دورته السبعين إلى إمكانية ووجوب تنفيذ ولاية البرنامج بموجب المقرر ٢٥٨ (٢٠٠٥) على الأجل القريب وحيث أشار إلى اعتزامه اتخاذ قرار بهذا الصدد في الدورة الحالية، فقد حضرت الدورة وفود رفيعة المستوى تمثل حكومات الأردن والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية بدعوة من مجلس الإدارة وتبادلت الآراء. كما قدمت حكومات الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية أيضا لمجلس الإدارة معلومات عن حالة تنفيذ مشاريعها كل على حدة.

وعند النظر في التقدم الذي أحرزته الحكومات المشاركة في إطار برنامج متابعة التعويضات البيئية، اتخذ مجلس الإدارة المقرر ٢٦٩ ((A/AC.26/269 (2011)) المتعلق بتنفيذ برنامج المتابعة. وينص هذا المقرر على تنفيذ ولاية البرنامج بعد قيام الحكومات المشاركة بإنشاء النظم والضوابط الهيكلية المحددة وتقديم تأكيدات كافية لتعهد أموال التعويضات البيئية واستخدامها في إكمال المشاريع بنجاح، وأن يبت مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

وستعقد الدورة المقبلة للمجلس في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

وبعد أن سددت مؤخرا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ دفعة إلى أصحاب المطالبات الموافق عليها التسعة المتبقين (في فئتي مطالبات الشركات والحكومات) من صندوق التعويضات، وكلها منحت للكويت، يقدر المبلغ الإجمالي للتعويضات الذي أتاحته اللجنة بحوالي ٣١,٤ بليون دولار، وبقي رصيد مقداره ٢١ بليون دولار لم يسدد بعد. ومن المقرر أن تتم الدفعة المقبلة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١.

(توقيع) رينهارد **شويب**
رئيس مجلس الإدارة